Alliance in Jordan's Foreign Policy from Neorealism Perspective (1946-2018)

Khair Salem Diabat

Abstract: This study deals with one of important issues that related to the Jordanian alliance policy, which has remained a key feature of the foreign policy of the Hashemite Kingdom of Jordan since the establishment in 1946. The study aims to explore the motives and objectives that Jordan tried to attain through alliance policy in achieving its foreign policy. The study also aims to analyze the regional and international changes that formed the Jordanian perspective towards joining formal and informal alliances during different periods between 1946-2018. The study also endeavors to explore the nature of changes in the Jordanian alliances during this period. The study sets out from the premise that there is a correlation between the change of the sources of the threats towards Jordanian security and the changing Jordanian alliance policy. To examine this hypothesis, the study poses a series of questions and has answered them. The study methodology is based on using an integrated methodological framework based on the use of historical and descriptive approaches to reach the research outcomes. Finally, the study concludes that Jordanian foreign policy is always based on the alliance policy in achieving its objectives, which has been shifted from regional ideological type into international and pragmatic one.

Keywords: Hashemite Kingdom of Jordan, Foreign policy, Alliances, Security Perspective.

التحالف في السياسة الخارجية الأردنية من منظور الواقعية الجديدة (1946-2018)

خير سالم ذيابات*

ملخص: تتناول هذه الدراسة أحد الأبعاد المهمة لسياسة التحالف الأردنية، التي شكلت ركناً أساسياً في السياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها بإعلان الأردنية الهاشمية عام 1946 حتى إعداد هذه الدراسة في بداية عام 2018. وقد هدفت الدراسة إلى استكشاف الدوافع والأهداف التي حاول الأردن تحقيقها من خلال سياسة التحالف في خدمة سياسته الخارجية. كما هدفت الدراسة إلى تحليل التغيرات الإقليمية والدولية التي شكلت المنظور الأردني تجاه الدخول في تحالفات رسمية وغير رسمية خلال الفترة 1946–2018. بعد ذلك حاولت الدراسة تسليط الضوء عل طبيعة التغيرات التي طرأت على التحالفات الأردنية خلال هذه الفترة. وقد استندت الدراسة إلى فرض مفاده وجود علاقة بين تغير مصادر تهديد الأمن الأردني وتغير سياسة التحالف الأردنية. ولدراسة هذا الفرض، تطرح الدراسة سلسلة من الأسئلة وتجيب عنها. وتقوم الدراسة على استخدام إطار منهجي متكامل قائم على توظيف كل من المنهج التاريخي الانتقائي والوصفي للوصول إلى النتائج بناء على بحث المشكلة التي تمثلها الأهداف الرئيسة وأسئلتها. وأخيراً، خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الأردنية استندت دائماً إلى سياسة التحالف الدولي في تحقيق أهدافها، التي تحولت من صورة التحالفات الإقليمية الأيديولوجية إلى صورة التحالفات الدولية البراغماتية.

المصطلحات الأساسية: المملكة الأردنية الهاشمية، سياسة خارجية، تحالفات، منظور أمني.

(*) أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

مقدمة:

تعتمد كثير من الدول على الأحلاف أداة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية؛ لتحقيق جملة من الأهداف، التي يقف على رأسها حماية أمنها القومي، والدفاع عن مصالحها الوطنية. وعلى الرغم من قدم استخدام هذه الأداة، فإن النظرية الواقعية الجديدة قد أكدت في طروحاتها سياسة التحالف استجابة لبعض المتغيرات الدولية، التي تدفع بالدول القومية ذات السيادة إلى الدخول في هذه العلاقات التحالفية.

وفي ظل محدودية إمكانات الدول الصغرى وبدائلها على الصعيد الخارجي فإن واقعية سياسة التحالف فرضت على الأردن الدخول في علاقات تحالفية منذ تأسيسه في عام 1946. فقد رأى صانع القرار الأردني خلال عدة عقود في سياسة التحالف أكثر خيارات السياسة الخارجية واقعية والتقاء مع أهداف السياسة الخارجية الأردنية، خاصة في ظل تواضع الإمكانات العسكرية والاقتصادية الأردنية، في خدمة مصالحها الخارجية والداخلية، ولا سيما ما يتعلق بدرء التهديدات الأمنية التي عاشها الأردن منذ إعلانه مملكة مستقلة عام 1946.

لهذا السبب، تأتي هذه الدراسة لتتعقب السلوك التحالفي للدولة الأردنية منذ إعلانها دولة مستقلة، ولتميط اللثام عن دوافع هذا السلوك وأسبابه، ولترى أهم المحطات التحالفية التي دخلها الأردن، وكذلك مدى التغير الذي أصاب هذه التحالفات الأردنية عبر فترات تاريخية تبدأ منذ عام 1946 (تاريخ الإعلان عن الأردن مملكة مستقلة) حتى بداية عام 2018 (تاريخ إعداد هذه الدراسة).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

شكلت سياسة التحالف واحدة من الركائز المهمة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأردنية لدى صانع القرار الأردني منذ الإعلان عن قيام المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946. فدخول الأردن في علاقات تحالفية عسكرية تقودها قوى دولية وإقليمية كان دائماً حاضراً في توجهات السياسة الخارجية الأردنية، التي يبدو أن بوصلتها كانت متغيرة بين حين وآخر وفقاً لمقتضيات التفاعلات الإقليمية والدولية. من هنا، تتلخص المشكلة البحثية لهذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل البحثي: **كيف يمكن تفسير السلوك التحالفي للأردن من منظور النظرية الواقعية الجديدة**؟ كما يتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية، أهمها:

1 – ما الإطار النظري لسياسة التحالف الدولي في النظرية الواقعية الجديدة؟

2 – ما أهمية سياسة التحالف الدولي في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأردنية؟

3 – ما أبرز العلاقات التحالفية للأردن في الفترة 1946–2018؟

4 – ما طبيعة التغيرات التي طرأت على التحالفات الأردنية الدولية؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 – الكشف عن أهمية سياسة التحالف بحسب المنظور الواقعي الجديد لتفسير التفاعلات الدولية.

2 – تسليط الضوء على أهمية السلوك التحالفي كإحدى أهم أدوات السياسة الخارجية الأردنية.

3 – رصد أبرز التحالفات التي شاركت فيها الدولة الأردنية منذ إعلانها عام 1946 حتى نهاية عام 2018.

4 – توضيح التغيرات التي أصابت جوانب التحالفات الأردنية في هذه الفترة.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال بعدين اثنين:

– **علمي**: إذ تعمل الدراسة على إثراء موضوع السياسة الخارجية الأردنية في إحدى النظريات المهمة في تفسير العلاقات الدولية؛ حيث تحاول إسقاط أسانيد هذه النظرية على السلوك التحالفي الأردني؛ مما يقدم للمهتمين والباحثين في شؤون السياسة الخارجية الأردنية تحليلاً علمياً قائماً على توظيف إحدى النظريات المهمة في مجال العلاقات الدولية. كما تظهر هذه الأهمية من خلال تسليط الضوء على جانب مهم من تطور السياسة الخارجية الأردنية والمرتبط بتحالفات الأردن الخارجية؛ مما يمكن المهتمين بالشأن الأردني من متابعة تطور السياسة الخارجية الأردنية من منظور علمي وتحليلي ومقارن.

– **عملي**: إذ تسلط الدراسة الضوء على بعد مهم من خيارات الدولة الأردنية على المستوى الخارجي، يتعلق بخيار التحالف مع قوى إقليمية ودولية. فالإلمام بطبيعة تطور سياسة التحالف الأردنية وتغيراتها قد يقدم لصانع القرار الأردني

إمكانية إعادة تقييم هذه الخيارات وإعادة صياغتها في ضوء المصالح الوطنية الأردنية حاضراً ومستقبلاً.

فرض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرض، مفاده وجود علاقة بين تغير مصادر تهديد الأمن الأردني وتغير سياسة التحالف الأردنية. وسيتم اختبار هذا الفرض في ضوء طروحات النظرية الواقعية الجديدة واستناداً لبعض المؤشرات والأحداث الدولية.

محددات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على ثلاثة محددات:

– **موضوعي**: يستند إلى وجود متغيرين: أحدهما مستقل، وهو تغير مصادر تهديد الأمن الأردني، والثاني تابع، وهو تغير سياسة التحاف الأردنية.

– **مكاني**: وينحصر في الأردن، على اعتبار أن خيار سياسة التحالف الأردنية هي نتاج صانع القرار الأردني، بغض النظر عن تأثير بعض الضغوطات الإقليمية أو الدولية التي يمكن أن تؤثر على صانعي القرار.

– **زماني**: يمتد من الفترة 1946 (تاريخ إعلان المملكة الأردنية الهاشمية) حتى عام 2018 (تاريخ إعداد هذه الدراسة).

مفاهيم الدراسة:

هناك العديد من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها الدراسة، لعل أهمها:

– **السلوك التحالفي**: دخول الدولة في "اتفاق مع دولة أو أكثر بهدف التعاون في مجالات الأمن القومي". وكذلك يمكن تعريفه بأنه: "إدماج قوة دولتين أو أكثر، والتوحيد بين سياستهما الخارجية بهدف بلوغ غايات محددة" (منصور، 1997).

– **السياسة الخارجية**: "أنماط السلوك السياسي الخارجي الهادفة والمؤثرة التي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى، منفردة أو مجتمعة" (الرمضاني، 1991).

منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على استخدام عدة مناهج في إطار طروحات النظرية الواقعية الجديدة للوصول إلى نتائجها. فالإطار النظري للواقعية الجديدة يقدم تفسيراً ملائماً

لسلوك الدول الخارجي، ويوضح أهمية سياسة التحالف في تحقيق الدول لأمنها. أما المنهج التاريخي الانتقائي فيساعد على تتبع وتحليل مراحل منتقاة من التطور التاريخي لسياسة التحالف الأردنية منذ عام 1946 حتى عام 2018. بينما يقوم المنهج المقارن على تحليل هذه التحالفات ودراسة جوانبها تمهيداً لمقارنتها واستخلاص سماتها. ومن هنا تقوم الخطة البحثية لهذه الدراسة على تقسيمها على النحو الآتي:

1 – سياسة التحالف في منظور الواقعية الجديدة.

2 – موقع سياسة التحالف في السياسة الخارجية الأردنية.

3 – تطور التحالفات الأردنية 1946–2018.

4 – التحالفات الأردنية بين الثبات والتغير.

الدراسات السابقة:

على الرغم من شح الدراسات المتعلقة بهذه الدراسة، فإن الباحث استند إلى بعض الدراسات التي تناولت السلوك التحالفي بشكل عام، والسلوك التحالفي الأردني بشكل خاص؛ ففيما يتعلق بالسلوك التحالفي العام كانت أهم الدراسات ما يأتي:

1 - Walt (2009) وقد تطرق الباحث هنا إلى أساليب تحليل السلوك التحالفي لبعض الدول بعد انتهاء الحرب الباردة؛ حيث بينت الدراسة حرية الولايات المتحدة في تنفيذ سياساتها الدولية، كما زادت من سعي الدول الأخرى للتحالف مع الولايات المتحدة.

2 - Brett & Mattes (2006) وهي من الدراسات المهمة التي تناولت ظاهرة التحالفات خلال فترة الحرب الباردة. وقدمت الدراسة بعض المعلومات الإحصائية عن هذه التحالفات، التي كانت في أغلبها أحلافاً ثنائية.

3 – منصور ممدوح (1997) وقد قدم الباحث فيها إطاراً نظرياً متكاملاً ظاهرة التحالف الدولي، ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية.

أما ما يخص الدراسات السابقة التي اهتمت بالسلوك التحالفي الأردني على وجه الخصوص فقد كان أهمها:

4 – ذيابات خير (2015) وقد تناولت الدراسة دوافع وأسباب مشاركة الأردن في التحالف العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم "داعش" منذ عام

2014. وعرضت الدراسة لطبيعة الدور الأردني في هذا التحالف الذي اتخذ عدة أشكال، كان أهمها المشاركة العسكرية في توجيه ضربات جوية ضد أهداف إرهابية في سوريا والعراق.

5 – خليل الحجاج (2009) تناولت الدراسة العلاقات الأردنية –الأمريكية منذ عام 1957 إثر قبول الأردن لمبدأ آيزنهاور، التي تطورت بعد ذلك إلى علاقة تحالف غير رسمية جراء انسجام موقف الدولتين تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية.

6 - Ryan (2004) عرض الباحث في هذه الدراسة لمبادرة "الأردن أولاً" التي أطلقها الملك عبد الله الثاني كأحد المبادئ الأساسية الموجهة للسياسة الخارجية الأردنية في علاقته مع جميع الدول، سواء كان ذلك على الصعيد العربي أم الدولي.

ولعل ما يفرق هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها تقدم إطاراً نظرياً تحليلياً مقارناً لأهم العلاقات التحالفية التي خاضها الأردن منذ إعلان استقلاله عام 1946 حتى بداية عام 2018؛ إذ وقفت الدراسة على مدى التغير الذي أصاب التحالفات الأردنية من عدة جوانب. كما أنها لم تقتصر على المنهج الوصفي التقليدي لتحالفات الأردن محل الدراسة. كما فعلت الكثير من الدراسات، بل عملت على توظيف نظرية التحالف في إطار النظرية الواقعية الجديدة، وهذا ما يميزها بشكل كبير عن غيرها من الدراسات، إضافة إلى أنها قارنت عدداً من العلاقات التحالفية للأردن في آن واحد، التي لم تتناولها غيرها من الدراسات.

1 – سياسة التحالف في منظور الواقعية الجديدة:

ينظر للنظرية الواقعية الجديدة (Neorealism Theory) بوصفها إحدى أهم النظريات المفسرة للعلاقات الدولية، وقد اهتمت بتفسير السياسات الدولية انطلاقاً من بنية النظام الدولي وهيكليته دون اختزال تفسير سلوك الدول بسلوك شخص صانع قراراتها كما تزعم الواقعية الكلاسيكية. ولعل عدم ملاءمة التحليل الواقعي الكلاسيكي لطبيعة النظام الدولي إلى جانب التحديات المنهجية الجديدة في حقل العلاقات الدولية عمل على إعادة التفكير في الطرح الواقعي الكلاسيكي منذ

سبعينيات القرن المنصرم من خلال إسهامات كل من كينيث والتز (Kenneth Waltz) وروبرت غيبلن (Robert Giplin) وروبرت كيوهان (Robert Keohane) وجون ميرشايمر (John Mearsheimer).

وبشكل موجز، عرض لنا كينيث والتز الرائد الأهم للواقعية الجديدة في كتابه نظرية السياسات الدولية (Theory of International Politics) أهم الافتراضات المركزية للواقعية الجديدة على النحو الآتي (Waltz, 1978):

– تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل (Anarchy and continued conflict): ففي ظل تمتع الدول القومية بالسيادة، فإن السمة الغالبة للنظام الدولي هي الفوضوية الدولية (International Anarchy) التي تمثل نتاج غياب تنظيم هرمي للسلطة على مستوى النظام الدولي، ومن ثم افتقاره لسلطة مركزية تعلو السيادة الوطنية للدول القومية؛ مما يجعل العلاقات الدولية تتخذ ميزة الفوضى والصراع المتواصل.

– الدولة بوصفها وحدة تحليل وفاعل مركزي للنظام الدولي: فالدول القومية (Nation States) هي وحدة التحليل المركزية في التفاعلات الدولية، إذ تمثل الفاعل الرئيس والوحيد في العلاقات الدولية؛ نظراً لموقعها القانوني كأعلى جهة تحتكر السيادة.

– تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن فوق كل شيء: فسلوك الدول القومية ينطلق في هذا الإطار من مقتضيات أمنية (Priority of Security) ووفقاً لمكانتها في نظام توازن القوى؛ وذلك لأن هدف الحفاظ على البقاء (Survival) يشكل الهدف الأسمى للدول القومية، التي تبذل أقصى طاقاتها للحفاظ على أمنها الذي يتصدر أولوية أهدافها على الصعيد الخارجي.

– تسعى الدول القومية إلى زيادة قوتها دون أن يقود ذلك إلى تعريض حالة الأمن للخطر. فالقوة – بحسب الواقعية الجديدة – وسيلة لتحقيق الأمن فقط وليست وسيلة وغاية كما هو الأمر في منظور الواقعية الكلاسيكية.

من خلال هذه الافتراضات الرئيسة لطروحات الواقعية الجديدة، يمكن القول إن جل اهتمام هذا الاتجاه النظري يدور حول فكرة كيفية تحقيق التغلب على المعضلة الأمنية للدول، باعتبار أن الأمن يشكل الهدف الأسمى في سعي الدول

للحفاظ على بقائها؛ إذ إن حالة الفوضى الدولية وغياب سلطة مركزية ناظمة لسلوك الدول سوف يعمل على إيجاد حالة من اللاأمن المقترنة بالخوف المنبثق عن صعوبة الوثوق بنوايا الدول الأخرى غير المعروفة بحسب افتراضات النظرية. من هنا، فإن عقلانية الدول تنظر للتفاعلات الدولية على أنها علاقات قوة وصراع مستمر؛ مما يستوجب اتخاذ إجراءات احترازية تضمن مواجهة وموازنة أية اعتداءات محتملة من قبل بعض الدول ذات النوايا الشريرة. وبحسب افتراضات الواقعية الجديدة فإن أنجع الطرق لمواجهة التهديدات الأمنية المحتملة هي:

– اعتماد الدولة على نفسها في بناء قوتها الذاتية (Self-Help).

– دخول الدولة في علاقات تحالفية مع الآخرين (Policy of Alliance).

وبالنظر إلى هاتين الطريقتين لمواجهة التهديدات الخارجية، تظهر أهمية سياسة التحالف مع الآخرين كأفضل الخيارات المتاحة لتوجهات الدول على المستوى الخارجي، خاصة أن مسألة الاعتماد الذاتي في بناء قوة الدولة تتطلب قدرات هائلة من الإمكانات السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي لا تتوافر لأغلب الدول القومية. بينما توفر سياسة التحالف للدول – وخاصة الصغيرة منها – عدة مزايا دون تحمل أية تكاليف باهظة. ولعل أهم هذه المزايا (منصور، 1997):

1 – ردع التهديدات الأمنية التي تجسدها دولة معادية من خلال خلخلة حسابات مكاسبها ومخاطرها، ومن ثم إثناؤها عن القيام بعدوانها.

2 – زيادة قوة الدول المتحالفة من خلال تجميع قوة الحلفاء لتعويض أي نقص في التسلح لدى بعض أطراف الدول، خاصة في ظل تواضع الإمكانات العسكرية والاقتصادية لبعض الدول الصغيرة.

3 – تحقيق بعض الاعتبارات الداخلية المتعلقة بتعزيز أمن واستقرار دول تواجه تهديدات داخلية قد تكون مدعومة من مصادر خارجية؛ مما يسهم في الحفاظ على شرعية النظام السياسي، وتقديم المساعدة المادية له، التي قد تصل إلى التدخل العسكري ضد الأخطار الداخلية المدعومة خارجياً.

4 – تعزيز وتقوية العلاقات بين دول التحالف من خلال إيجاد حالة الردع الداخلي لأعضاء التحالف التي تفضي إلى عدم تعارض مصالحهم، وإلى عدم انتهاك عضو لمصالح آخر، وكذلك من خلال تعهدات تحدد حرية تفاعل الحلفاء. ومن ثم

الوصول إلى حالة من التحكم والسيطرة بين المتحالفين من خلال الحفاظ على أمن حليف من نشاطات حليف آخر، قد تشكل نشاطاته تلك خطراً على أمن الأول أو مصالحه.

5 – تحسين موقع الدولة ومكانتها في النظامين الإقليمي والدولي من خلال زيادة قوتها المادية، والعمل على رفع مصداقية ردعها المستمدة من قوة أطراف التحالف؛ مما يعمل على زيادة نفوذها وتأثيرها في تفاعلاتها الإقليمية والدولية.

2 – موقع سياسة التحالف في السياسة الخارجية الأردنية:

إن اعتماد الأردن على سياسة التحالف في إدارة كثير من علاقاته الخارجية لم تأت من فراغ، خاصة أن التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأردنية كانت دائماً رهينة تفاعل مجموعة من العوامل والمحددات. ولعل أهم هذه المحددات (منصور، 1997):

– المحددات الخارجية المتعلقة بصورة النظام الدولي والإقليمي الذي تعيش في إطاره الدولة الأردنية، والذي أعطى الأردن ميزة المفاضلة في تحالفاته الدولية والإقليمية.

– أهمية الموقع الجغرافي للأردن الذي فرض عليه جملة من عوامل القوة (موقع متميز في قلب الشرق الأوسط) وعوامل الضعف (تنافس القوى الدولية والإقليمية على هذا الموقع) من المنظور الجيوإستراتيجي.

– طبيعة التركيبة الاجتماعية للدولة الأردنية، خاصة ما يتصل بقيمها السياسية والمؤثرة في توجهات صانعي قراراتها على المستوى الخارجي.

– درجة التهديد الذي يتعرض له الأمن الوطني الأردني، ومدى إدراك صانع القرار لهذا التهديد وآثاره على المصالح الأردنية.

– العامل العسكري الذي جعل القوة العسكرية الأردنية معتمدة على مساعدات الدول الأخرى في ظل تواضع إمكاناته العسكرية مقارنة بإمكانات دول الجوار (العراق وسوريا والسعودية وإسرائيل) التي تتفوق عليه عسكرياً.

– العامل الاقتصادي؛ إذ يفتقر الأردن للمقومات الاقتصادية التي تؤهله لبناء قوة عسكرية ذاتية يستطيع من خلالها التحلل من تبعيته العسكرية لبعض القوى الخارجية.

في ضوء هذه المحددات، فإن بدائل أية دولة في سبيل الحفاظ على أمنها القومي بالدرجة الأولى لن تخرج عن أربعة توجهات (منصور، 1997):

- خيار العزلة الذاتية، وتجنب التفاعلات الإقليمية والدولية.
- تبني موقف الحياد القانوني.
- اتباع سياسة عدم الانحياز.
- الدخول في تحالفات يستطيع من خلالها الأردن تحقيق بعض أهداف سياسته الخارجية.

وبإسقاط هذه البدائل على الحالة الأردنية، فإن خيار العزلة الذاتية لن يكون مجدياً؛ إذ إن نجاح هذا الخيار يعتمد على شرطين: تمتع الدولة بعزلة جغرافية تبقيها بمعزل عن التفاعلات الدولية، وكذلك تمتع موقع الدولة بقدر كبير من الاكتفاء الذاتي الذي يجنبها الضغوط الخارجية. وكلا الشرطين لا يتوافر بالحالة الأردنية: فموقع الأردن الجغرافي جعله عرضة لجميع التأثيرات الدولية والإقليمية. كما أن افتقار الأردن للمقومات العسكرية والاقتصادية جعل مسألة الاكتفاء الذاتي أمراً بعيد المنال. أما خيارا الحياد وعدم الانحياز، فهما كذلك غير واقعيين في ظل تشابك علاقات الأردن التاريخية مع العديد من القوى الإقليمية (الدول العربية) والدولية (الدول الغربية)، وفي ظل احتدام التنافس الدولي والإقليمي وتراجع دور حركة عدم الانحياز. ومن ثم فإن السياسة الأكثر واقعية بالنسبة للأردن كانت سياسة التحالف، التي من خلالها يستطيع الأردن تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية والأمنية. ففي ضوء هذه السياسة يستطيع الأردن –كما تفترض النظرية الواقعية الجديدة– تحقيق جملة من الأهداف، من مثل: ردع التهديدات الأمنية التي تواجه الأردن، وزيادة قوته بشقيها العسكري والاقتصادي، والحفاظ على أمنه واستقرار نظامه، وتعزيز علاقاته بحلفائه، وأخيرا تحسين مكانته الإقليمية والدولية.

3 – تطور التحالفات الأردنية 1946–2018:

ترى الدراسة أن تحالفات الأردن في الفترة 1946–2018 كانت متنوعة، وأهمها لم تخرج عن التحالفات الآتية:

3–1– الأردن والتحالف مع الدول الغربية (البريطاني ثم الأمريكي) 1946–1990:

ترجع جذور هذا التحالف إلى مرحلة الانتداب البريطاني التي عاشتها حكومة

شرق الأردن منذ تأسيسها عام 1921، والتي تعززت بتوقيع الاتفاقية الأردنية – البريطانية لعام 1928 (الهياجنة، والعمري، 2013)[1]، والتي خولت بريطانيا الإشراف على جميع الجوانب الأمنية والعسكرية لحكومة شرق الأردن، خاصة أن حكومة الانتداب البريطانية مثلت المصدر الرئيس للمساعدات الاقتصادية والعسكرية لحكومة شرق الأردن حتى استقلال الأردن عام 1946 (الحجاج، 2009).

وفي ضوء هذا الإرث التاريخي لعلاقة الانتداب بين بريطانيا وحكومة شرق الأردن 1921–1946، وجد الأردن المستقل في عام 1946 نفسه محكوماً بعلاقة تحالف عسكرية موروثة تجسدت بتوقيع "معاهدة تحالف" جديدة عام 1946، اعترفت فيها بريطانيا بانتهاء انتدابها على شرق الأردن، وأعلنت من خلالها اعترافها بالأردن كدولة مستقلة، مع الإبقاء على علاقة تحالف عسكري يتعهد فيها الطرفان بتقديم المساعدة العسكرية المتبادلة حال تعرض أحدهما لاعتداء طرف ثالث، مع الإبقاء على حق بريطانيا بالاحتفاظ بقواتها العسكرية على الأراضي الأردنية وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لنشاطاتها (Treaty of Alliance, 1946). ومع تنامي الانقسام بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي، تجدد هذا التحالف من خلال عقد معاهدة جديدة في عمان عام 1948، نصت على التزام طرفي المعاهدة بالدفاع المشترك حال وقوع عدوان من طرف ثالث، وعلى إنشاء مجلس دفاع مشترك بين الطرفين، بالإضافة إلى حق بريطانيا في الاحتفاظ بقواعد جوية في عمان والمفرق (سعد، 2009).

ولعل سبب هذا التحالف هو التقاء المصلحة بين الطرفين: فبريطانيا تريد الحفاظ على إرث نفوذها الدولي في منطقة الشرق الأوسط، والاستفادة من الموقع الجيوإستراتيجي للأردن الرابط لمستعمراتها في آسيا (الهند). في حين أن الأردن في ذلك الوقت كان ما زال يفتقر إلى العديد من المقومات الاقتصادية والعسكرية التي تحقق استقلاله التام، وتمكنه من الاعتماد على نفسه في إدارة علاقاته الإقليمية والدولية؛ بهدف الحفاظ على بقائه وأمنه. وقد تجسدت هذه العلاقة التحالفية من خلال بعض المؤشرات:

(1) تعلق مضمون مواد المعاهدة 10–16 بالشؤون العسكرية؛ حيث أعطيت بريطانيا العديد من المزايا، مثل احتفاظها بقواتها العسكرية على الأراضي الأردنية، وعلى استقلال هذه القوات، وعلى تقديم جميع التسهيلات اللازمة لها.

– وجود العديد من الضباط البريطانيين في قيادات الجيش العربي الأردني حتى عام 1956.

– تقديم بريطانيا مساعدات عسكرية ومالية للأردن.

– بقاء القوات البريطانية في الأردن حتى عام 1956.

– تناغم الموقف الأردني مع الموقف الغربي تجاه المعسكر الشرقي، عدم اعتراف الأردن بالاتحاد السوفيتي حتى عام 1963 وبالصين الشعبية حتى عام 1977.

– صدور قانون مكافحة الشيوعية الأردني عام 1948 (الجريدة الرسمية، 1948).

وعلى الرغم من العلاقة التحالفية الخاصة التي أملتها الاعتبارات العسكرية والاقتصادية والسياسية بين الأردن وبريطانيا، فإن الأردن لم يستطع الانضمام لحلف بغداد المعلن عام 1955 ضد الشيوعية – الذي ضم كلاً من باكستان وإيران والعراق وتركيا تحت القيادة البريطانية – بسبب اضطرابات الشارع الأردني الذي عارض انضمام الأردن للحلف الغربي باعتباره تكريساً للنهج الاستعماري الذي مارسته الدول الغربية في المنطقة (سعد، 2009).

ويبدو أن التباعد بين الأردن وبريطانيا في تلك الفترة لم يقتصر على عدم الانضمام لحلف بغداد، بل تعدى ذلك إلى انتقال الأردن إلى المحور العربي المناوئ للوجود البريطاني في المنطقة (مصر وسوريا)، من خلال اتفاقية التضامن العربي المشترك عام 1957، خاصة أن علاقات الأردن قد شهدت نوعاً من التقارب مع مصر وسوريا بسبب قيام الأردن بتعريب قيادة الجيش العربي الأردني والتضامن الأردني مع مصر إبان العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) عليها عام 1956، وكذلك بسبب إلغاء معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية في آذار 1957، التي أفضت إلى جلاء القوات البريطانية عن الأردن. إلا أن التقارب الأردني – المصري السوري لم يدم طويلاً بسبب عودة مصر وسوريا إلى سياسة التدخل في الشؤون الأردنية الداخلية ومحاولة جره إلى المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي (محافظة، 1973).

ويبدو أن العلاقة التحالفية بين الأردن والغرب عادت مجدداً من خلال التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تبحث آنذاك عن تعظيم دورها في منطقة الشرق الأوسط بهدف منافسة الاتحاد السوفيتي في ملء الفراغ الذي أحدثه انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة. ولعل أسباب هذا التحول التحالفي

يعود إلى معطيات البيئة المحلية والإقليمية والدولية التي عاشها الأردن، وتتلخص في الآتي:

– دخول الأردن في حالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي أواسط خمسينيات القرن الماضي.

– تراجع الدور القيادي لبريطانيا في العالم وانحسار نفوذها في الشرق الأوسط بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956.

– تنامي التأثير السوفيتي في المنطقة، واستعداد السوفيت لدعم الحركات التحررية في العالم الثالث، بعد أن أعلنوا موافقتهم على تسليح مصر.

– عدم التزام الدول العربية – باستثناء السعودية – باتفاقية التضامن العربي، الموقعة في كانون الثاني 1957، والقاضية بدعم الأردن اقتصادياً تعويضاً عن المعونة البريطانية التي تم قطعها بعد إلغاء المعاهدة البريطانية في آذار 1957 (رديف، 2011).

– دخول الولايات المتحدة كطرف فاعل في التفاعلات الشرق أوسطية من خلال إعلان مبدأ أيزنهاور لعام 1957 والرامي إلى دعم أي دولة شرق أوسطية في مواجهة التهديدات الشيوعية (Brett & Mattes, 2006).

وفي ظل تنامي الاستقطاب العربي (مصر وسوريا على وجه الخصوص) نحو الاتحاد السوفيتي، تعرض بقاء وقع الأردن النظام السياسي الأردني تحت تهديد الضغوطات السياسية والاقتصادية التي مارستها كل من مصر وسوريا والعراق بعد الانقلاب العسكري في العراق عام 1958، مما حدا بالأردن لأن يطلب المعونة العسكرية لحفظ بقائه، من الدول الغربية (بريطانيا والولايات المتحدة)؛ باعتبار الأردن واحدة من دول "العالم الحر" المناوئة للشيوعية (الملك الحسين، 1986).

ويبدو أن المصلحة الغربية التقت مع المصلحة الأردنية؛ إذ إن سقوط النظام السياسي في الأردن في تلك الفترة كان يعني عدة نتائج سلبية للغرب وللولايات المتحدة على وجه الخصوص:

– زيادة تأثير عبد الناصر المعادي للغرب في منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن الوحدة الجغرافية للجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا سوف تزول بسقوط الحاجز الجغرافي الأردني.

– زيادة تأثير الاتحاد السوفيتي في المنطقة خاصة مع تنامي قوة حلفائه العرب (مصر وسوريا والعراق).

– تهديد أهم حليف للدول الغربية في الشرق الأوسط (إسرائيل)، خاصة أن إسرائيل كانت تحتل آنذاك حدوداً تصل إلى 238 كم طولاً مع الأردن.

– تهديد إمدادات النفط من دول الخليج للدول الغربية؛ إذ إن تأثير الدومينو العراقي باتجاه سقوط النظام الأردني قد ينتقل أيضاً إلى دول الخليج – التي تمتلك أكبر احتياطيات نفطية – عبر البوابة السعودية المحاذية للأردن.

وفي هذا الإطار أعلن الأردن عن قبوله لمبدأ أيزنهاور وأصبح يعد إلى جانب السعودية من حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة (رديف، 2011). ومنذ ذلك الحين، تفوقت المواقف المتقاربة للطرفين تجاه العديد من القضايا الدولية على تلك المواقف المتباعدة؛ إذ كان انسجام موقف الطرفين جلياً تجاه استقلال الجزائر 1958، والعدوان الثلاثي على مصر، وطلب قوات أمريكية وبريطانية لحماية النظام الأردني عام 1958، ودعم اليمن، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية عام 1970، ودعم العراق ضد إيران 1980–1988. في الوقت نفسه، لم تخل هذه العلاقة التحالفية من أوجه التباعد التي تمثل أهمها في الموقف من الانضمام لمعاهدة سلام كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978، ورفض التدخل العسكري مع الولايات المتحدة ضد العراق خلال أزمة الخليج الثانية عام 1990 (عبد الحي، 2010).

3–2– الأردن والتحالفات العربية ضد إسرائيل 1946–2018:

بحكم العلاقات التاريخية والجغرافية والاجتماعية التي تربط بين الأردن والأراضي الفلسطينية، فإن الحضور الأردني لتفاعلات القضية الفلسطينية أصبح من ركائز سياسته الخارجية. فقد وجد الأردن نفسه في مواجهة مباشرة مع المشروع الصهيوني الذي استهدف أرض فلسطين منذ وعد بلفور عام 1917. وانطلاقاً من اعتبارات أيديولوجية عربية وإسلامية في الحق الفلسطيني بأرض فلسطين، لم تخرج السياسة الأردنية التحالفية عن دعم هذا الحق منذ بداية تفاعلات القضية الفلسطينية قبيل إنشاء إمارة شرق الأردن. وقد تطورت هذه السياسة لاحقاً بعد استقلال الأردن عام 1946 بشكل متنام ولصالح تكوين تحالف عربي كانت بدايته مع إنشاء جامعة الدول العربية التي كان الأردن إحدى الدول المؤسسة لها، والتي اتفقت مع منطوق المادة السادسة من ميثاق الجامعة بضرورة الأمن الجماعي العربي وصولاً لاستقلال جميع الشعوب العربية (ميثاق جامعة الدول العربية، 1945).

وقد استهل الأردن تحالفه العسكري العربي الأول ضد إسرائيل من خلال مشاركته العسكرية في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948، إذ كان للجيش الأردني دور أساسي في الدفاع عن الأجزاء الشرقية الوسطى من فلسطين بما فيها القدس الشرقية. بعد ذلك استجاب الأردن من منطلق قومي لضرورة تكوين حلف عربي ضد إسرائيل بشكل خاص لتجنب أوجه القصور الذي عاناه ميثاق جامعة الدول العربية، وانضم في آذار 1952 لاتفاقية الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، التي هدفت إلى زيادة ودعم التعاون العسكري بين الدول الأعضاء ضد الأخطار الخارجية، والخطر الإسرائيلي على وجه الخصوص (معاهدة الدفاع العربي، 1950). ومن هذا المنطلق شارك الأردن كلاً من مصر وسوريا في حربيهما ضد إسرائيل عامي 1967 و1973. وخاض كذلك حرب الكرامة إلى جانب الفدائيين الفلسطينيين عام 1968.

وعلى الرغم من سريان هذا الاتفاق منذ عام 1952، فإن هذا التحالف العربي وقف عاجزاً أمام تحقيق فكرة الدفاع العربي الجماعي أمام الخطر الإسرائيلي وغيره من الأخطار في ظل التناقضات السياسية والعسكرية التي عاشتها الدول العربية منذ عام 1952 حتى عام 2017. فتناقض المصالح بين الدول العربية في توجهاتها الدولية (الانقسام بين المعسكر الغربي والشرقي)، وفي علاقاتها البينية (دول ملكية وأخرى جمهورية)، وعجزها عن إيجاد صف عربي موحد ضد الاعتداءات الإسرائيلية على الدول العربية في الأعوام 1956 و1967 و1968 و1973 و1982، واضطرار بعض الدول العربية (مصر والسلطة الفلسطينية والأردن) لعقد اتفاقيات سلام مع إسرائيل، والانقسام العربي–العربي بعيد أزمتي الخليج الثانية عام 1990 والثالثة عام 2003، ظهر عجز وعدم جدية هذا التحالف في تحقيق أهدافه المنشودة (السيد أبو الخير، 2005).

وعلى الرغم من مشاركة الأردن في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وانتهاء حالة الحرب قانونياً بينه وبين إسرائيل من جراء توقيع معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية منذ عام 1994، فإن الموقف الأردني ما زال أقرب إلى مواقف الصف العربي ممثلاً بسياسة جامعة الدول العربية تجاه أية سياسات إسرائيلية للنيل من الحقوق الفلسطينية والعربية. ولعل موقف الأردن الداعم للحقوق العربية والفلسطينية تجاه قضايا اللاجئين، والوطن البديل، والمستوطنات، والجدار العازل، وعروبة القدس، وانتقاد الموقف الإسرائيلي تجاه مبادرة السلام العربية لعام

2002 لدليل على انحياز الأردن لجانب الصف العربي والفلسطيني ضد السياسات الإسرائيلية (Nahar & Abu Humaidan, 2013).

3-3- الأردن والتحالفات العربية-العربية المتداخلة 1955-1979:

على الرغم من الروابط التاريخية والجغرافية والقومية والدينية واللغوية التي تجمع الدول العربية، فإن التناقضات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية - نظراً لطبيعة اختلاف مصالحها - كان لها أكبر الأثر في الانقسام العربي - العربي؛ مما جعل سلوك الأردن التحالفي على مستوى التحالفات العربية رهين الحفاظ على أمنه ومصالحه بالدرجة الأولى، وانعكس ذلك على تبدل موقعه على خريطة التحالفات العربية - العربية.

فالتحالف العربي الذي استهله الأردن (شرق الأردن آنذاك) عام 1945 مع الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية (مصر والسعودية وسوريا والعراق ولبنان واليمن)، سرعان ما بدأ يضعف في ظل الانقسام العربي الذي غلف العلاقات العربية-العربية في الفترة 1952-1970 بعد تنامي المد القومي إثر الثورة المصرية لعام 1952؛ مما أفرز تحالفاً هاشمياً بين الأردن والعراق مقابل تحالف سعودي - مصري متخوف من الحلف الهاشمي المدعوم بريطانياً (هلال ومطر، 2006).

ولعل العلاقة التحالفية الأردنية التي جمعته مع بريطانيا وضع الأردن دائماً في "خانة الشك العربي" من قبل أنظمة التيار القومي العربي خاصة، التي حاولت إبعاد الأردن عن القوى الغربية، التي كان لها ما أرادت لفترة وجيزة نظراً للتقارب الأردني - المصري بعد العدوان الثلاثي على مصر، وبعد وصول حكومة يسارية بقيادة سليمان النابلسي، وتوظيف حادثة تعريب قيادة الجيش الأردني لصالح المعسكر الثوري المناهض للإمبريالية؛ إذ مارست كل من مصر وسوريا ضغوطاً على الأردن لحمله على الاعتراف بالاتحاد السوفيتي والصين (الملك الحسين، 1986).

ومع قيام الجهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام 1958، رد الأردن بتحالف أردني - عراقي من العام نفسه بهدف عرقلة طموحات عبد الناصر للهيمنة على العالم العربي. فإن سقوط النظام الهاشمي في العراق في تموز 1958 أعاد رسم التحالفات الأردنية في المنطقة مرة أخرى، ليعود الأردن إلى حاضنة تحالفاته الغربية (بريطانيا والولايات المتحدة) التي عاقت طموحات المد القومي في الأردن. ويبدو أن قبول الأردن والسعودية لمبدأ أيزنهاور وقلقهما من الوحدة المصرية - السورية عمل

على تقارب أردني – سعودي مقابل الابتعاد عن الخط الثوري الذي انتهجته مصر والعراق نهاية خمسينيات القرن الماضي وبداية ستينياته. وقد تمثل هذا التقارب في الآتي (الملك الحسين، 1986):

– المشاركة الأردنية إلى جانب قوات الجامعة العربية (السعودية والسودانية والجمهورية العربية المتحدة) في حفظ أمن واستقلال دولة الكويت بعد إعلان الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم ضم الكويت إلى العراق عام 1961.

– الدعم الأردني عام 1962 للموقف السعودي الداعم لنظام الإمام الملكي في حرب اليمن ضد النظام الجمهوري المدعوم من مصر وسوريا، الهادفة إلى إقامة جمهورية يمنية تمهيداً لانتقالها إلى بقية دول الخليج.

– التقارب الأردني – السعودي ضد قيام اتحاد مصري عراقي سوري عام 1963.

ولعل انفصال سوريا عن مصر وتعثر الاتحاد المصري العراقي السوري في تموز من عام 1963 وتزايد خطر إسرائيل في المنطقة دفع عبد الناصر إلى عقد القمة العربية عام 1964 بهدف مناقشة مسألة تحويل مياه نهر الأردن وإنشاء قيادة عربية مشتركة، وكان لها أكبر الأثر في جمع العرب ومصالحتهم وتحالفهم معاً ضد إسرائيل في حرب حزيران عام 1967، التي عكست تقارباً أردنياً – مصرياً جعل الأردن ينحاز للجيوش العربية انطلاقاً من ارتباط الأردن بميثاق الدفاع العربي الموقع في مؤتمر القاهرة 1964. إلا أن مخرجات الحرب انعكست سلباً على الأردن، الذي وقع في حالة من التوتر وعدم الاستقرار الداخلي بسبب أحداث أيلول مطلع سبعينيات القرن الماضي؛ إذ واجه الأردن ثلاثة خصوم: الفدائيين الفلسطينيين من الداخل، والعراق وسوريا من الخارج (الملك الحسين، 1986).

ويبدو أن مشاركة الأردن في حرب 1973 إلى جانب مصر وسوريا ضد إسرائيل، ومشاركته إلى جانب القوات الإماراتية والعمانية في مواجهة ثورة ظفار في الفترة 1974–1979 أسهمتا في التئام التحالف العربي مرة أخرى بعد انحسار المد القومي العربي والسوفيتي في المنطقة، والذي بدا متراصاً بشكل لافت من خلال قيام "جبهة الصمود والتصدي" التي عملت على عزل مصر بسبب توقيعها لمعاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1978 (هلال ومطر، 2006).

3–4– الأردن والتحالفات العربية ضد إيران 1980–2018:

ترجع بداية هذا التحالف إلى الحرب العراقية–الإيرانية 1980–1988 بعيد

الثورة الإسلامية في إيران عام 1979؛ حيث انحاز الأردن للموقف العراقي من منطلق أيديولوجي مرتبط بالدفاع عن حقوق الدول العربية، خاصة أن إيران كانت تعمل على ترويج فكرة تصدير "الثورة الإسلامية" إلى الدول العربية، ومن ثم تهديد أمن الدول العربية بشكل عام، والأمن الأردني بشكل خاص (محمد المقداد، 2013). وقد تمثل الدور الأردني في هذا التحالف في المساندة العسكرية التي اتخذت عدة أوجه (المغير، 2015):

– التأييد السياسي والإعلامي للموقف العراقي باعتبار إيران دولة معتدية، وباعتبار العراق مدافعاً عن أمن واستقلال الأمة العربية ضد الطموحات الإيرانية التوسعية.

– فتح الأراضي الأردنية للطائرات المدنية والعسكرية العراقية؛ خشية تدميرها من جراء هجوم إيراني.

– إرسال قوات ومعدات عسكرية للعراق.

– القيام بدور الوسيط في إيصال المساعدات العسكرية من بعض الدول العربية (مصر).

ومع نهاية الحرب بين العراق وإيران، بقيت الهواجس الأمنية من التدخلات الإيرانية حاضرة لدى الدول العربية؛ مما دفع العراق والأردن ومصر واليمن إلى تشكيل مجلس التعاون العربي عام 1989 بهدف تفعيل آليات التعاون العربي المشترك في جميع مجالاته. وعلى الرغم من تفاؤل الأردن بانضمامه إلى هذا التحالف الجديد إلى جانب قوتين عربيتين هما العراق ومصر، فإن أزمة الخليج الثانية عام 1990 ودخول مصر إلى جانب القوات الغربية والخليجية ضد العراق أنهى أسباب وجود هذا المجلس (Sasley, 2002).

وعلى الرغم من التقارب الحذر الذي قامت به إيران تجاه الدول العربية بعد موت الخميني خلال تسعينيات القرن الماضي بقيت الهواجس الأمنية العربية تجاه نوايا إيران موجودة. وقد تأكدت هذه الهواجس مع سقوط النظام العراقي عام 2003 والحضور الإيراني القوي على الساحة العراقية؛ مما أعاد للأردن مخاوفه الأمنية من تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة. ولعل تحذير الملك عبد الله الثاني عام 2004 من إمكانية قيام تحالف شيعي بين إيران وسوريا والعراق (حليفي إيران في تلك الفترة) سوف يدفع المنطقة لحالة من عدم الاستقرار الإقليمي (المقداد، 2013). كما أسهمت

التوجهات الإيرانية في الحصول على القوة النووية، وتوسع نفوذها في بعض الدول العربية (سوريا واليمن والعراق ولبنان) منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2010– في زيادة التوتر بين إيران والدول العربية؛ مما حدا بالأردن إلى مساندة الدول الخليجية، وعلى رأسها السعودية في العمل على لجم تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة. وقد تمثلت هذه المساندة في انضمام الأردن للتحالفات العسكرية التي شكلتها السعودية لهذه الغاية (عاصفة الحزم والتحالف الإسلامي)، والتي حملت بين طياتها الخصومة العربية لإيران، على الرغم من أهدافها المعلنة المتمثلة في مكافحة الإرهاب الدولي ومحاربة نشاط الحوثيين في اليمن.(Gaub, 2016).

3–5– الأردن والتحالفات الدولية (الغربية) والإقليمية (الخليجية) ضد الإرهاب 1990–2018:

ألقت تداعيات أزمة الخليج الثانية عام 1990 بالعديد من الآثار السلبية على الأردن من جراء موقفه المساند للعراق؛ حيث واجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية. فقد وقع الأردن بعد الأزمة في عزلة إقليمية ودولية، وضعته في خانة حلفاء العراق، بعد أن رفض المشاركة في التحالف الدولي الذي أقامته الولايات ضد العراق (Sasley, 2002). كما خسر الأردن من جراء موقفه – الأقرب إلى مساندة النظام العراقي – العديد من مصادر التمويل والمساعدات الغربية والخليجية، فضلاً عن توقف المساعدات العسكرية. لذلك، عمل الأردن جاهداً على إعادة الدفء لعلاقاته التحالفية التي خسرها خلال أزمة الخليج الثانية. ويبدو أن صانع القرار الأردني استثمر مفاوضات السلام في مؤتمر مدريد عام 1991، وتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1994 بهدف إعادة التوازن لعلاقاته الغربية – وخاصة الأمريكية – التي انعكست إيجاباً من خلال انضمام الأردن عام 1995 لمبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي التي طرحها حلف شمالي الأطلنطي عام 1994 (NATO's Mediterranean Dialogue, 1994).

وفي ظل التحالفات الجديدة تحت قيادة الولايات المتحدة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وحرب العراق عام 2003 (Walt, 2009) دخل الأردن نقطة انعطاف جديدة في تحالفاته الدولية، خاصة أن المنطقة تعيش جملة من عوامل عدم الاستقرار الإقليمي منذ انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج الثانية عام 1990، مروراً بحربي أفغانستان والعراق بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001،

ووصولاً إلى مرحلة الربيع العربي التي تعيشها المنطقة منذ عام (Ryan, 2010 (2004. لذلك، وجب على الأردن القابع في بؤرة هذه الاضطرابات درء جميع المخاطر التي قد يتعرض لها أمنه، خاصة تلك المتعلقة بالأعمال الإرهابية التي يعيشها الأردن منذ تفجيرات عمان عام 2005.

من هنا، جاءت المشاركة الأردنية في العديد من التحالفات الدولية والإقليمية التي تهدف إلى مكافحة النشاطات الإرهابية، خاصة بعد الصعود المفاجئ لتنظيم "الدولة الإسلامية" منذ عام 2014، وانتشار العناصر الإرهابية في عدد من الدول العربية (العراق وسوريا واليمن وليبيا ومصر).

وبهذا الشأن، استجاب الأردن إيجابياً للدعوة الأمريكية في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2170، الذي يتيح استخدام إجراءات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، وشارك في التحالف الدولي الذي يضم أكثر من 60 دولة، من بينها: فرنسا وألمانيا وبريطانيا وأستراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وهولندا وإسبانيا؛ إلى جانب مجموعة من دول المنطقة: السعودية والبحرين وقطر والإمارات والأردن وتركيا. وبدءاً من الثالث والعشرين من أيلول 2014، كثف التحالف الدولي من ضرباته الجوية في العراق، كما عمل على توسيع هذه الضربات لتشمل مواقع مقاتلي تنظيم "داعش" في سوريا وبمشاركة أردنية إلى جانب بعض الدول العربية الأخرى مثل السعودية والبحرين وقطر والإمارات (جريدة الرأي الأردنية، 23/9/2014).

كما انضم الأردن للتحالف العسكري الذي قادته السعودية في آذار 2015 المسمى بعاصفة الحزم (تحالف دعم الشرعية) في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، إلى جانب مصر والسودان والمغرب والباكستان والدول الخليجية (عدا عمان)؛ بهدف التدخل العسكري في اليمن ضد جماعة الحوثيين المدعومة إيرانياً (جريدة الرأي الأردنية، 26/3/2015).

كما استجاب الأردن للدعوة السعودية بتاريخ 15 كانون الأول 2015 بخصوص تشكيل تحالف عسكري إسلامي في ظل ظروف إقليمية ودولية شهدت تنامياً لبؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتزايد عوامل التهديد لدول المنطقة بعد النجاحات التي حققتها بعض الجماعات الإرهابية (تنظيما "القاعدة" و"الدولة الإسلامية"). فكان الأردن من بين أربع وثلاثين دولة إسلامية انضمت

لهذا التحالف. ويبدو أن أهداف الأردن التقت مع الأهداف السعودية من حيث ضرورة ردع التهديدات الإرهابية، وموازنة القوة الإيرانية، وتحسين صورة الإسلام في مكافحة الإرهاب (بيان تشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، 2015). إلا أنه يمكن الافتراض أن الأردن سعى بعضويته في هذا التحالف إلى تحقيق مكاسب مادية واقتصادية يمكن أن تقدمها السعودية حال قيام هذا الحلف بمهمات عسكرية محتملة، خاصة أن الأردن يعاني أزمات اقتصادية داخلية خانقة بسبب ضعف اقتصاده الوطني. وما يدعم هذا الافتراض هو الاجتماع الذي دعت إليه السعودية في حزيران عام 2018 (اجتماع مكة) الذي قدمت من خلاله السعودية والكويت والإمارات دعماً مالياً مقداره 2,5 مليار دولار؛ بهدف دعم الاقتصاد الأردني إثر موجة الاحتجاجات الشعبية التي عاشها الأردن في تلك الفترة (جريدة الرأي الأردنية، 11/6/2018).

وأخيراً، يلاحظ أن المشاركة الأردنية في هذه التحالفات تطورت بشكل كبير؛ إذ اتخذت عدة أوجه (ذيابات، 2015):

– مشاركة سلاح الجو الأردني في تنفيذ ضربات جوية ضد بعض مواقع التنظيم في العراق وسوريا.

– تأمين ومراقبة الحدود الأردنية ضد أية اختراقات حدودية من قبل أفراد هذه التنظيمات الإرهابية.

– التعاون اللوجستي والاستخباراتي مع الدول الأعضاء في هذه التحالفات.

– العمل على مكافحة أفكار التنظيمات الإرهابية على صعيد الداخل الأردني.

4 – التحالفات الأردنية بين الثبات والتغير:

تعتقد الدراسة بأن التحالفات الأردنية في الفترة منذ عام 1946 حتى بداية عام 2018 مرت بعدة تحولات فرضتها عليها المعطيات الإقليمية والدولية. ولتسليط الضوء على طبيعة التغيرات التي أصابت علاقات الأردن التحالفية، لا بد من مقارنة هذه العلاقات في ضوء عدة مؤشرات، أهمها:

– **رسمية العلاقة التحالفية**: يلاحظ أن الأردن نوع في علاقاته التحالفية ما بين الرسمية –وجود اتفاق موثق– وعدم الرسمية، مع الميل إلى تفضيل التحالفات الرسمية مع القوى الغربية (ضد الشيوعية وضد الإرهاب) ومع القوى العربية (ضد إسرائيل). ولعل سبب ذلك هو أن الأردن – بوصفه دولة صغيرة – سعى بتحالفاته

الرسمية إلى إلزام أطراف التحالف (بريطانيا والولايات المتحدة لاحقاً) وبعض القوى العربية (السعودية ومصر وسوريا) تعهدات علاقة التحالف تجاه الأردن.

– **عدد أعضاء العلاقة التحالفية**: يبدو أن الأردن تخلى عن الطابع الثنائي للعلاقة التحالفية لصالح الطابع الجماعي. فبعد أن تميزت علاقاته التحالفية مع بريطانيا والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة بالثنائية، أخذت تحالفاته الأخرى (ضد إسرائيل وضد أنظمة التيار القومي العربي وضد إيران وضد الإرهاب) طابعاً جماعياً يضمن له تجنب قدر من ضغوطات عدم التكافؤ التي قد تنتج عن حالة التحالفات الثنائية.

– **هدف العلاقة التحالفية**: أغلب تحالفات الأردن قامت لأهداف دفاعية ضد تهديدات الشيوعية وإسرائيل وأنظمة التيار القومي العربي وإيران والإرهاب. إلا أنه يمكن القول إن تحالف الأردن مع الدول العربية بهدف تحرير فلسطين خلال الحروب العربية الإسرائيلية حمل أهدافاً هجومية. وكذلك الأمر بالنسبة لتحالفاته ضد الإرهاب، التي هدفت إلى مكافحة الإرهاب في مواقعه.

– **مدة فترة العلاقة التحالفية**: تكاد تكون تحالفات الأردن أشبه بالتحالفات الدائمة والطويلة؛ إذ إنها لم تكن محددة بفترة زمنية معينة، مع وجود استثناء حالة التحالف ضد أنظمة التيار القومي العربي – مع السعودية ضد مصر وسوريا والعراق – التي أخذت طابعاً مؤقتاً ومتغيراً بحسب تفاعلات المنطقة، وانتهت مع تراجع المد القومي العربي منذ سبعينيات القرن الماضي.

– **البعد الجغرافي للعلاقة التحالفية**: يبدو أن طبيعة الخطر المهدد للأمن الأردني أدى دوراً في تحديد شركائه جغرافياً: فالخطر الشيوعي جعله يتحالف مع قوى بعيدة عنه جغرافياً (بريطانيا والولايات المتحدة)، ثم تحالف مع قوى قريبة له جغرافياً (الدول العربية) ضد إسرائيل وبعض أنظمة التيار القومي العربي وإيران، ثم مع دول قريبة وبعيدة جغرافيا (دول غربية ودول عربية) ضد خطر الإرهاب.

– **درجة تكافؤ العلاقة التحالفية**: يلاحظ بشكل جلي أن أغلب العلاقات التحالفية التي كان الأردن طرفاً فيها، جمعته مع شركاء (بريطانيا، والولايات المتحدة والسعودية ومصر والعراق وسوريا) يفوقونه قوة عسكرياً واقتصادياً، وهذا انعكس على العلاقة التحالفية التي جمعته بهم؛ مما جعلها علاقة بين حلفاء غير متكافئين.

– **توقيت قيام العلاقة التحالفية**: يلاحظ أن التحالفات التي دخلها الأردن ارتبطت بتحالفات تنشأ وقت قيام الحروب والأزمات. فتحالفه مع بريطانيا يستمد جذوره من الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. وتحالفه مع الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة نابع من إفرازات الحرب بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي. وتحالفه مع الدول العربية ضد إسرائيل مرتبط بالحروب العربية الإسرائيلية، وتحالفه مع السعودية مرتبط بأزمات عربية داخلية بفعل تأثير المد القومي العربي. وتحالفه مع العراق مرتبط بحرب العراق مع إيران، وتحالفه مع الغرب بعد نهاية الحرب الباردة مرتبط بتهديدات الإرهاب. وأخيراً فإن تحالفه الجديد مع السعودية مرتبط بالتهديد الإيراني وبالتهديدات الإرهابية.

– **توافق أهداف العلاقة التحالفية**: في الوقت الذي نجد فيه أن تحالف الأردن مع الدول الغربية في فترة الحرب الباردة – الذي هدف منه إلى تلقي المساعدات العسكرية والاقتصادية من بريطانيا والولايات المتحدة اللتين هدفتا إلى لجم الشيوعية في المنطقة – يشكل حالة من من تكامل الأهداف، فإن بقية تحالفاته حملت أهدافاً متطابقة مع شركائه الآخرين.

– **اعتبارات قيام العلاقة التحالفية**: أدت الاعتبارات الأيديولوجية دوراً مهماً في جميع العلاقات التحالفية التي انضم إليها الأردن؛ فقد كان حاضراً ضد الشيوعية باعتباره جزءاً من "العالم الحر"، وضد إسرائيل نظراً لإيمانه بالقومية العربية والحق العربي في فلسطين، وضد المد القومي العربي باعتباره نظاماً ملكياً محافظاً ضد الثورية التي طرحتها أنظمة المد القومي العربي، وضد إيران لإيمانه بالبعد القومي للقضايا العربية، وضد الإرهاب نظراً لإيمانه بالاعتدال الفكري للإسلام ولعدم إيمانه بالتشدد والتطرف الأيديولوجي لبعض التنظيمات الإسلامية. كما يمكن القول إن البراغماتية أخذت جانباً من علاقاته التحالفية، خاصة تلك التي تربطه مع القوى الغربية؛ فانضمامه لتحالفات ضد الشيوعية والإرهاب حمل سعياً أردنياً لتحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية إلى درجة كبيرة.

– **شركاء العلاقة التحالفية**: بحكم البراغماتية التي مارسها الأردن في علاقاته، لم تقتصر العلاقات التحالفية التي دخلها الأردن على دول معينة بعينها (عربية مثلاً)، بل نوع من علاقاته التحالفية بشكل كبير. فبداياته كانت مع دول غربية (بريطانيا والولايات المتحدة) ضد الشيوعية، ثم مع دول عربية فقط ضد إسرائيل، ثم مع دول عربية وغربية (السعودية والدول الغربية) ضد التيار القومي العربي، ثم

مع دول عربية (العراق والدول الخليجية) ضد إيران، ثم مع دول عربية وغربية وغيرها ضد الإرهاب.

– **مصدر تهديد العلاقة التحالفية**: لم يعد مصدر تهديد الأمن مرتبطاً بتهديد دول قومية (الاتحاد السوفيتي ودول التيار القومي العربي وإسرائيل وإيران) فقط، بل أصبح هنالك مصدر آخر للتهديد الذي يستدعي تحالفات ضد الخطر المتمثل في التنظيمات الإرهابية (تنظيمات "القاعدة" و"داعش" و"الحوثيين")، إلى جانب تهديدات "الذئاب المنفردة" التي باتت تقلق أمن الدول.

– **هدف الأردن من الدخول في العلاقة التحالفية**: تعددت الأهداف التي سعى الأردن لتحقيقها من جراء إقامته لعلاقاته التحالفية، وتنوعت ما بين الحفاظ على النظام القائم ومنع الاختراقات الخارجية سواء من طرف الشيوعية أو من التيار القومي العربي، وكذلك تحقيق التوازن العسكري ضد إسرائيل، ومنع التوسع الإيراني في المنطقة، وأخيراً مكافحة الإرهاب وتحقيق المكانة الدولية كدولة إسلامية معتدلة ضد التشدد والتطرف الذي تمارسه بعض الجماعات الإسلامية.

– **النطاق الجغرافي لنشاط الأردن في العلاقة التحالفية**: اقتصر نشاط الأردن في علاقاته التحالفية على منطقة الشرق الأوسط فقط. وعلى الرغم من أن بعض تحالفاته كانت مع قوى غير شرق أوسطية (الدول الغربية) فإن محور نشاطاتها كانت تدور في الشرق الأوسط (مكافحة الشيوعية والإرهاب في الشرق الأوسط وليس في مناطق أخرى).

– **طبيعة دور الأردن في العلاقة التحالفية**: تنوع الدور الأردني في أنشطة علاقاته التحالفية بين الدور السياسي والدور العسكري. ففي تحالفاته ضد الشيوعية وضد أنظمة التيار القومي العربي لم يخرج دوره عن النشاطات السياسية المناهضة للفكر الشيوعي والفكر القومي التدخلي. بينما حملت نشاطاته في تحالفاته ضد إسرائيل وضد إيران وضد الإرهاب دوراً عسكرياً إلى جانب الدور السياسي التقليدي من خلال مشاركته العسكرية في الحروب العسكرية العربية الإسرائيلية في الأعوام 1948 و1967 و1973، ومشاركته إلى جانب العراق في الحرب العراقية – الإيرانية، وأخيراً من خلال مشاركته العسكرية إلى جانب التحالف الدولي الغربي ضد تنظيم "داعش" منذ عام 2014، وإلى جانب التحالفات العربية (عاصفة الحزم والحلف الإسلامي) منذ عام 2015.

جدول (1)
العلاقات التحالفية للأردن (1946–2018)

وحدة التحليل	ضد الشيوعية 1946–1990	ضد إسرائيل 1946–2018	ضد المد القومي العربي 1955–1979	ضد إيران 1980–2018	ضد الإرهاب 1990–2018
رسمية العلاقة التحالفية	رسمي وغير رسمي	رسمي	غير رسمي	غير رسمي	رسمي
عدد أعضاء العلاقة التحالفية	ثنائي	جماعي	جماعي	جماعي	جماعي
هدف العلاقة التحالفية	دفاعي	هجومي ودفاعي	دفاعي	دفاعي	دفاعي وهجومي
مدة العلاقة التحالفية	دائم	دائم	مؤقت	دائم	دائم
البعد الجغرافي للعلاقة التحالفية	متباعدة جغرافيا	متجاورة جغرافيا	متجاورة جغرافيا	متجاورة جغرافيا	متباعدة ومتجاورة جغرافيا
درجة تكافؤ العلاقة التحالفية	غير متكافئة	غير متكافئة	غير متكافئة	غير متكافئة	غير متكافئة
توقيت قيام العلاقة التحالفية	وقت الحرب	وقت الحرب	وقت الحرب	وقت الحرب	وقت الحرب
توافق أهداف الأردن في العلاقة التحالفية	أهداف متكاملة	متطابقة	متطابقة	متطابقة	متطابقة
اعتبارات قيام الأردن بالدخول في العلاقة التحالفية	براغماتية وأيديولوجية	وقائية وأيديولوجية	وقائية وأيديولوجية	وقائية وأيديولوجية	براغماتية وأيديولوجية
شركاء الأردن في العلاقة التحالفية	بريطانيا والولايات المتحدة	دول عربية	دول عربية محافظة (دول الخليج) ودول غربية (بريطانيا والولايات المتحدة)	دول عربية ودول غربية	دول غربية وعربية وغيرها
مصدر تهديد الأردن في العلاقة التحالفية	الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية العربية	إسرائيل	أنظمة التيار القومي العربي (مصر وسوريا والعراق)	إيران	تنظيمات إرهابية وذئاب منفردة

تابع/ جدول (1)
العلاقات التحالفية للأردن (1946–2018)

وحدة التحليل	ضد الشيوعية 1946–1990	ضد إسرائيل 1946–2018	ضد المد القومي العربي 1955–1979	ضد إيران 1980–2018	ضد الإرهاب 1990–2018
هدف الأردن من الدخول بالعلاقة التحالفية	الحفاظ على النظام القائم ومكافحة الشيوعية	تحقيق التوازن العسكري وتحرير الأراضي العربية الفلسطينية	الحفاظ على النظام القائم ومنع اختراقات المد القومي العربي	منع توسع النفوذ الإيراني	مكافحة الإرهاب وتحقيق المكانة الدولية
النطاق الجغرافي لنشاط الأردن في العلاقة التحالفية	الشرق الأوسط	الشرق الأوسط	الشرق الأوسط	الشرق الأوسط	الشرق الأوسط
طبيعة دور الأردن في العلاقة التحالفية	سياسي	سياسي وعسكري	سياسي	سياسي وعسكري	سياسي وعسكري

الخاتمة:

عرضت هذه الدراسة لموقع سياسة التحالف في السياسة الخارجية الأردنية في الفترة 1946–2018 من منظور النظرية الواقعية الجديدة، التي شكلت إحدى الركائز المهمة لتحركات الأردن على الصعيد الخارجي. وبعد أن ناقشت الدراسة بدائل الدولة الأردنية في إطار أهم تحالفاتها الخارجية، خلصت إلى إثبات فرضها القائل بوجود علاقة بين تغير مصادر تهديد الأمن الأردني وتغير سياسة تحالفات الأردن التي كانت تسعى دائماً إلى تحقيق أمنها بالدرجة الأولى، كما تفترض النظرية الواقعية الجديدة.

وخلصت الدراسة إلى أن قرار انضمام الأردن لتلك التحالفات كان استجابة لتغيرات الظروف الإقليمية والدولية التي أحاطت بالأردن؛ بمعنى أن الفوضى الدولية – كما تفترض الواقعية الجديدة – كانت المحدد الرئيسي في بوصلة توجهات التحالفات الأردنية.

إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن تحالفات الأردن كانت متشعبة ومتداخلة في آن واحد، ويظهر هذا التداخل من خلال التحالف مع الدول الغربية (بريطانيا والولايات المتحدة) في الفترة 1946–1990، والتحالف مع الدول العربية ضد إسرائيل منذ عام 1946–2018، والتحالف مع الدول العربية ضد دول عربية في الفترة 1955–1979، والتحالف مع الدول العربية ضد إيران منذ 1980–2018، والتحالف مع القوى الدولية (الغربية) والإقليمية (الخليجية) ضد الإرهاب في الفترة 1990–2018.

إلى جانب ذلك، يبدو أن الأردن بعد انتهاء الحرب الباردة بدأ يتحرر من نمط التحالفات القائمة على الأيديولوجية باتجاه التحالفات القائمة على البراغماتية. ففي فترة الحرب الباردة تفوقت تحالفات الأردن المنطلقة من ركائز أيديولوجية متعلقة بالعروبة بالدرجة الأولى على تلك البراغماتية. أما بعد الحرب الباردة فأصبحت من المنطلقات البراغماتية هي الأهم في توجهات سياسة التحالف الأردنية. ولعل مشاركة الأردن في تحالفات الإرهاب إلى جانب دول غربية وعربية وإسلامية وآسيوية وإفريقية تدلل على هذا التوجه.

ولعل من الملاحظات المهمة التي يمكن استنتاجها أن دوافع التحالف الأمنية لدى الأردن أصبحت تتعدى الدوافع العسكرية، خاصة أن الأردن بتحالفاته الجديدة أصبح براغماتياً يبحث عن تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية من الدول قائدة التحالف (الولايات المتحدة والسعودية على سبيل المثال)، التي تزيد من استقراره، ومن ثم زيادة أمنه الشامل.

عدا عن ذلك، توصلت إلى أن انضمام الأردن للتحالفات الدولية والإقليمية اتخذت بعداً جديداً بعد انتهاء الحرب الباردة؛ إذ إن مشاركاته العسكرية في هذه التحالفات أصبحت موجهة ضد فواعل جديدة في النظام الإقليمي والدولي، متمثلة في الجماعات والتنظيمات الإرهابية (داعش والقاعدة والحوثيين) ولم تعد مقتصرة على تحالفاته ضد دول قومية فقط.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن مشاركة الأردن العسكرية في هذه التحالفات تتم في إطار قرارات مجلس الأمن الدولي؛ مما يعطي الأردن شرعية دولية لدخول هذه التحالفات، وتوفر له دافعاً جديداً لإبراز مكانته الدولية كإحدى الدول الفاعلة في تحقيق السلام والأمن العالميين.

المراجع

أبو الخير، السيد. (2005). **النظرية العامة للأحلاف العسكرية**. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.

جامعة الدول العربية. (1945). ميثاق جامعة الدول العربية. الرابط:
http://lasportal.org/ar/aboutlas/pages/charter.aspx

جامعة الدول العربية. (1950). معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية وملحقها العسكري. الرابط:

جريدة الرأي. (2014). قواتنا المسلحة توجه ضربة جوية لعدد من المواقع الإرهابية. تاريخ النشر: 23 أيلول 2014. الرابط: http://www.alrai.com/article/671367.html

جريدة الرأي. (2018). 2,5 مليار دولار من السعودية والكويت والإمارات للأردن. تاريخ النشر: 11 حزيران 2018. الرابط: < http://alrai.com/article/10440022 >

الجريدة الرسمية الأردنية. (1948). قانون مكافحة الشيوعية الأردني. عدد 945، عمان، تاريخ النشر: 1948. ص 181.

الحجاج، خليل. (2009). العلاقة الأردنية الأمريكية: دراسة في العوامل السياسية والآثار التنموية 1957–1985، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 36(1)، 184–194.

ذيابات، خير. (2015). المشاركة الأردنية في التحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، **مجلة رؤى إستراتيجية**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية. 3(10). 40–61.

رديف، محمد. (2011). أثر مبدأ أيزنهاور على العلاقات السورية الأردنية 1957–1976. **مجلة آداب الفراهيدي**. (11)، 246–313.

سعد، زكريا. (2009). موقف المملكة الأردنية الهاشمية من حلف بغداد. **مجلة الروزنامة**، (7)، 229–300.

عبد الحي، وليد. (2010). "الحالة الأردنية"، في نيفين مسعد وآخرون: **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محافظة، علي. (1973). **العلاقات الأردنية – البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة 1921–1957**، بيروت: دار النهار.

المغير، إسلام. (2015). الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988). "رسالة ماجستير"، الجامعة الإسلامية، غزة.

المقداد، محمد. (2013). تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على توجهات إيران الإقليمية، العلاقات العربية – الإيرانية: حالة دراسة. **مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 40 (2)، 446–475.

الملك الحسين بن طلال. (1986). **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، نقلها للعربية عارف غالب طوقان.

منصور، ممدوح. (1997). **دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية.

هلال، علي الدين؛ ومطر، جميل. (2006). **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الهياجنة، رائد؛ والعمري، ثابت. (2013). المعاهدة الأردنية البريطانية 1928، وأثرها في التطور السياسي في إمارة شرقي الأردن، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، 29(1)، 259–302.

وكالة الأنباء السعودية (2015). بيان تشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب. الرياض. تاريخ النشر: 14 كانون الأول 2015. الرابط:

http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?newsid = 1429198

Gaub, F. (2016). Saudi-Arabian und seine 40 Aliierten: Was die Islamische Allianz wirklich bedeutet. *Arbeitspapier Sicherheitspolitik*. Nr. 6-2016. Bundesakademie fuer Sicherheitspolitik (German).

Nahar, G., & Abu Humaidan, R. (2013). The factors affecting the foreign political behaviors in Jordan on its strategic position in the Middle East, and Especially its conflict and peace process with Israel during the 1990s. *International Journal of Humanities & Social Science*. 3 (4), 66-78.

NATO's Mediterranean Dialogue

Ryan, C. R. (2004). "Jordan First": Jordan's inter Arab relations and foreign policy under king Abdullah II. *Arab Studies Quarterly*. 26 (3), 43-62.

Sasley, B. E. (2002). Changes and continuities in Jordan's foreign policy. *Middle East Review in International Affairs*. 6 (1),36-48.

Treaty of Alliance. (1946). *between his Majesty in respect of the United Kingdom and his Highness the Amir of Transjordan,* London, on 22 March 1946.

Walt, S. (2009). Alliances in a unipolar world. *World Politics*. 61 (1), 86-120

Waltz, K. (1978). *Theory of International Politics*. Addison Wesley Publishing Company. California.

قدم في: يوليو 2018

أجيز في: يوليو 2019